

التكليف النصفى لمادة: مقدمة فى الإدارة العامة

عمل الطالب: عبدالله مالم مودو عثمان

في الورقة التالية سأكتب عما أراه أحد أهم المواقع الوظيفية الحكومية وسأذكر أهم الأدوار والوظائف التي يقوم بها شاغل هذا الموقع الوظيفي وأهم المعارف والخبرات والمهارات المطلوبة لشاغل هذا الموقع. بالإضافة للجهات والمؤسسات والأفراد التي يتعامل معه صاحب هذا الموقع. أخيرا سأخبر كيف يتم تحقيق أهدافي الشخصية بناء على هذه المعرفة الجديدة التي تولدت لدي.

مما أعتبره أحد أهم المواقع الوظيفية في الدول هو موقع مسؤول البنية التحتية الرقمية في الدولة. فمع تطور التكنولوجيا في عصرنا الحديث التي أصبحت أحد أهم الركائز للحفاظ على أمن الدول، والمساهمة بشكل كبير في تحسين جودة حياة الفرد في البلاد. إذ تعاني تلك البلاد التي لا تتمتع ببنية تحتية تقنية قوية من القلاقل الأمنية والتي تتحسر في البلاد المتقدمة تكنولوجيا، بفضل وجود قواعد لبيانات الأفراد. فأمونيا، تسهل التقنية على الأجهزة الأمنية تتبع مرتكبي الجرائم، ومراقبة الأماكن العامة بشتى وسائل المراقبة. واقتصاديا يسهل توفر نظام مصرفي متقدم حركة الأموال في البلاد، إذ تسهل عمليات الشراء والبيع الإلكتروني، والتي بدورها تعزز الإنفاق. وديموقراطيا تسهل التكنولوجيا مشاركة قطاع أكبر من الشعب بأرائهم، فالتأثير على صانعي القرار. وكذلك تساهم في مراقبة أداء الحكومات والشفافية في مختلف الجهات الحكومية والخاصة. والتكنولوجيا كذلك تحسن عملية توزيع الثروة، فبات بإمكان الحكومات ربط جمع الضرائب بالهويات الوطنية مما يساعد في التزام أكبر في دفع الضرائب تجنباً للمساءلة. وتعليميا، يسهل وجود بنية تحتية تقنية في تحسين جودة التعليم ووصوله إلى عدد أكبر من أفراد الشعب ممن قد لا يتسنى لهم الالتزام بالحضور في المدارس، فيدسون بعدد و يتم اختارهم في نهاية العام الدراسي للتأكد من تحصيلهم العملي. وصحيا، تساهم التكنولوجيا في توفير تأمين طبي لكافة أفراد الشعب إلكترونيا عن طريق أرقام الهويات. بل ويمكن للحكومات أن تستعد بشكل أفضل في مواجهة الأوباء عن طريق توظيف الذكاء الاصطناعي في ذلك.

ولأهمية موقع مسؤول البنية الرقمية أو المسؤول التقني في البلاد مما سبق أن بيناه سابقا، فهناك أدوار ووظائف يقوم بها شاغل هذا المنصب، وسنذكر في هذه الفقرة أهمها، وهي:

- صياغة وإدارة القواعد والأنظمة والقوانين المتعلقة بالتكنولوجيا في البلاد.
- إنشاء إطار للتخطيط والبحث والتطوير والتطبيق والتنسيق والرصد والتقييم والتنظيم لممارسات وأنشطة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات في الدولة.
- تطوير وتنظيم وتقديم المشورة بشأن تكنولوجيا المعلومات في الدولة من خلال المعايير التنظيمية والمبادئ التوجيهية والسياسات.

- ترويج المعاملات الرقمية بما في ذلك المدفوعات الرقمية .مساعدة الإدارات الأخرى في تعزيز الحوكمة الإلكترونية ، والتجارة الإلكترونية ، والطب الإلكتروني ، والبنية التحتية الإلكترونية ، وغيرها.
- النهوض بتعليم تكنولوجيا المعلومات والتعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات .
- التفاعل في الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مع الوكالات والهيئات الدولية .
- تعزيز التقييس والاختبار والجودة في تكنولوجيا المعلومات وتوحيد إجراءات تطبيقات ومهام تكنولوجيا المعلومات .
- الإشراف على المركز القومي للمعلوماتية.
- الإشراف على مبادرات تطوير صناعة الأجهزة والبرامج بما في ذلك المؤسسات القائمة على المعرفة وتدابير تعزيز صادرات تكنولوجيا المعلومات والقدرة التنافسية للصناعة.
- تعزيز الأمن القومي وإنفاذ القانون
- خلق الوعي بتكنولوجيا المعلومات وضمان الوصول الشامل من أجل تعزيز انتشار تكنولوجيا المعلومات بشكل عام.
- ضمان حوكمة بسيطة وأخلاقية وخاضعة للمساءلة ومتجاوبة وشفافة باستخدام أدوات تقنية المعلومات.
- التخلص من الهدر والتأكد من أن الحوكمة والأعمال تتم وفقاً للمعايير العالمية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات أسهل وأسرع وأرخص.
- تقديم خدمات استشارية للقطاع العام بشأن برامج ومشاريع تكنولوجيا المعلومات. التأكد من أن موارد تكنولوجيا المعلومات متاحة بسهولة لتعزيز التنمية الوطنية.
- تمكين المواطنين من المشاركة في تطوير البرمجيات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات.
- تحسين الوصول إلى المعلومات العامة لجميع المواطنين ، وإضفاء الشفافية على العمليات الحكومية.

ولطبيعة هذا المنصب التقني فإنه يتطلب من متبوء هذا المنصب مهارات وخبرات وخلفية تقنية جيدة.

يمكن أن تختلف الخلفية التعليمية لرؤساء تقنية المعلومات. ومع ذلك ، فإنهم عادة ما يكونون حاصلين على درجة البكالوريوس على الأقل. وتشمل التخصصات الجامعية التقليدية لهذا المنصب تكنولوجيا المعلومات وعلوم الكمبيوتر وأنظمة المعلومات الإدارية وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع. قد يأتي مدراء تقنية المعلومات من تخصصات تقنية أخرى - بما في ذلك الشبكات أو علوم البيانات أو الأمان.

تسعى بعض المؤسسات إلى توظيف مدراء تقنية المعلومات من حملة الشهادات العليا في مجالات مثل إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع وأنظمة معلومات الكمبيوتر. يبحث آخرون عن المرشحين الحاصلين على درجة الماجستير في إدارة الأعمال مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات.

لا يتعين على مدراء تقنية المعلومات الحصول على درجات تقنية لقيادة مؤسسة تكنولوجيا المعلومات. إذ يمكن ذلك من خلال المعرفة التقنية الكافية ، يمكن للأشخاص الحاصلين على درجة علمية أو غير الحاصلين على درجة علمية إدارة هذه المنظمات. في بعض الحالات ، يمكن أن تأتي هذه المعرفة الفنية من التعلم أثناء العمل.

بغض النظر عن خلفيتهم التعليمية ، يجب أن يكون مدراء تقنية المعلومات قادرين على مراقبة وفهم اتجاهات التكنولوجيا والاستفادة من معرفة خبراء التكنولوجيا. تشمل المهارات والخبرات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة في الوظيفة التقنية العليا ما يلي:

- الخبرة القانونية
- تمويل الشركات
- إدارة البيانات
- البائعين وإدارة الشركاء
- إدارة مشروع
- الانضباط
- الحس الأمني العالي

ومن المهارات المطلوبة أيضا لمن يشغل هذا المنصب:

- الكفاءة في إنشاء إطار خدمات تكنولوجيا المعلومات وسياسات أمن تكنولوجيا المعلومات.
- القدرة على تعيين وإدارة مسؤولي تكنولوجيا المعلومات.
- مهارات إدارة المشاريع.
- مهارات إدارة الميزانية.
- القدرة على العمل الجماعي مع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة.

ونظرا لمحورية المنصب، وتدخل التكنولوجيا في كافة المجالات فإن مسؤول البنية الرقمية في البلاد يقوم بالتواصل مع كافة الجهات الحكومية والخاصة محليا ودوليا، وتؤثر هذه اجهات في عملية صنع القرار لديه ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الحكومة بكافة وزاراتها.
- الجامعات والمعاهد الفنية وكلليات التربية.
- المدارس الثانوية والابتدائية.
- الأجهزة الأمنية مثل: القوات المسلحة وقوات الشرطة وجميع المنظمات شبه العسكرية من استخبارات ومباحث وغيرها.
- وسائل الإعلام المرئي والمسموع.
- شركات الاتصالات.
- أخصائي التقنية.
- منظمات المجتمع المدني.
- دائرة الإيرادات والضرائب.
- مراكز تكنولوجيا المعلومات.
- المؤسسات المالية.

وأخيرا، يمكنني تحقيق هذا الهدف عن طريق تعزيز المهارات التي تساعدني على القيام بمهام هذا المنصب على أتم وأكمل وجه. فاختياري لهذا المنصب دون غيره نظرا لخلفيتي الدراسية التقنية. ولمست أهميته من واقع تجربة وزير الاقتصاد الرقمي في رحلته لتحسين البنية التحتية في نيجيريا. حيث لم تكن هناك أي قواعد بيانات عمد الحكومة للمواطنين، مما ساعد في انتشار الجريمة وسهل الإفلات منها بمجرد تغيير الجواز الذي لم يكن مرتبطا برقم وطني موحد. وربط كذلك شرائح الاتصال بالهويات الوطنية وإلغاء كل شريحة لا ترتبط برقم وطني. إذ إنها كانت تستخدم في السابق من قبل عناصر الجريمة المنظمة مثل بوكو حرام وقطاع الطرق وغيرهم للتنسيق لعملياتهم وسط عجز تام من الحومة عن تتبع هذه الاتصالات. فساهمت عملية الحوكمة في التقليل من خطر هذه الجماعات وفرض نوع من السيطرة على الأمن الداخلي والاقليمي.